مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي، م٥، ص ص ٨٩-٩٨ (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)

مراجعة علمية لكتاب:

النظام الاقتصادي في الإسلام من عهد بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى نهاية عصر بنى أمية

تأليف: مصطفى الهمشري

الناشر: دار العلوم للطباعة والنشر- الرياض- ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م

مراجعة: منذر قحف

باحث اقتصادي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

البنك الإسلامي للتنمية - جدة - المملكة العربية السعودية

يأتي هذا الكتاب جهدًا طيبًا في دراسات الاقتصاد الإسلامي. فمع الاهتمام بالبحوث العلمية في هذا المجال نجد الكثيرين من الطلبة والأساتذة يقدمون على الكتابة فيه، وهذه ظاهرة صحية طيبة. وهي شأنها شأن جميع الظواهر الثقافية والاجتماعية المماثلة في المجتمعات الإسلامية ما تزال تتطلب القدر الكبير من الترشيد حتى يستقيم عودها ويشتد قوامها.

تقسيمات الكتاب

يتألف الكتاب من مدخل وثلاثة أبواب مع خاتمة وثبت للمراجع. ويلاحظ عليه بصورة عامة عناية الكاتب بالتوثيق فهو يذكر مراجع كل ما ينقله من مقتطفات أو آيات وأحاديث غير أنه لم يذكر درجة الأحاديث التي أوردها في الكتاب وإن كان أشار إلى المحدث الذي أخرجها سواء أكان من أصحاب الكتب الستة المعروفة أو من غيرهم. وكان من المفيد جدًا لو أنه بين مدى صحة الحديث كما علق عليه المصدر الذي أورده نفسه في كثير من الأحيان.

ويبدو من المراجع التي اعتمد عليها الكاتب أنه بذل جهدًا كبيرًا مع عناية جيدة في استقصاء جوانب موضوعه وتحري تفاصيله وبنوده. ولقد قدم الكاتب لكتابه بمقدمة تعرض فيها لبعض الخصائص العامة للمنهج الإسلامي للحياة والعوامل التي أدت إلى الابتعاد عنه. ثم ذكر نقاطًا هي دعائم المنهج الإلهي في الاقتصاد منها أن النظام الاقتصادي الإسلامي ينبع من عقيدة التوحيد، وأنه جزء من كل، بحيث يترابط مع قواعد الإسلام المنظمة لجوانب الحياة الأخرى ترابطًا ذاتيًا، وأنه نظام يهدف أساسًا إلى تغيير النفوس والارتقاء بها وأنه يقوم على توفير الاحتياجات الأساسية لجميع الناس.

مدخل الكتاب وتعريف النظام الاقتصادي

ولقد قسم مدخل الكتاب إلى ثلاثة مباحث تحدثت عن تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي، والأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزيرة العربية والدولتين الساسانية والبيزنطية قبيل البعثة.

واستعرض الكاتب المعاني اللغوية والاصطلاحية لكلمات "نظام" و"اقتصاد"و"إسلام"، ثم عرف علم الاقتصاد معتمدًا على المشهور في الكتب العربية من ترجمة لتعاريف ومصطلحات علم الاقتصاد ورجح تعريفًا لهذا العلم بأنه "المعرفة بالقوانين المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك مع دراسة للبشر أثناء تأدية أعمالهم" (ص ٢٦)، ولكنه لم يعرف النظام الاقتصادي ولا عرف النظام الاقتصادي الإسلامي، وبالتالي فإنه لم يذكر صراحة ما هو الإطار العام للكتاب على الرغم من قوله بأن "هيكل الدراسة سيكون الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ودراسة المسلمين أثناء تأدية أعمالهم العادية وغير العادية" (ص ٢٦ أيضًا).

ولعله من المفيد أن نتذكر تعريفًا للنظام الاقتصادي يقترحه مانويل غوتليب في أواخر كتابه "نظرية للنظم الاقتصادية"[١] وذلك بعد أن استعرض النظم المختلفة التي وجدت في أوربا وأمريكا وبعض بلدان العالم الثالث. يقول غوتليب "يتكون النظام الاقتصادي لمجتمع معين، له أولوياته الوظيفية، من مجموعة من العناصر المرتبطة ببعضها، والتي تشمل صيغ الإنتاج في ميادين الإنتاج المتنوعة مرتبطة بصيغ تخصيص للموارد، ينسق بينها مجموعة من أدوات السوق، أو التقنين، أو التخطيط، ويدعمها بنيان مؤسسي يتألف من شكل من أشكال دور للدولة في الاقتصاد العام وتنظيماتها للسلوك الاقتصادي والإيراد العام ونموذج إعادة التوزيع، وذلك بالاضافة إلى شكل من أشكال مؤسستي الملكية والنقود، (ص ٣٧٧).

---

(١) **Manual Gottlieb**: *A Theory of Economics Systems*, New York, Academic Press, Inc., 1984.

وبذلك فإن النظام الاقتصادي -إسلاميا كان أم غير ذلك- هو كيان مركب من جوانب متعددة تشمل صيغ الإنتاج، وتخصيص الموارد. وتوزيع عوائد الإنتاج، ودور الدولة، وإعادة التوزيع، وشكل لكل من مؤسسة الملكية ومؤسسة النقود. ولكن الكاتب لم يضع مثل هذا الإطار العام لكتابه، و لم يعرف النظام الاقتصادي تعريفًا يجعل عرضه للوقائع الاقتصادية في العصور التي شملتها دراسته عرضًا مكتملاً منسقًا.

ولقد أدى هذا إلى عدم اتساق في التأكيد على جوانب دون أخرى. ويتجلى ذلك بدءًا من المدخل نفسه عند الحديث عن النظام الاقتصادي في جزيرة العرب وخارجها قبيل البعثة، ويستمر معه خلال الكتاب كله كما سنرى فيما بعد.

النظم الاقتصادية قبل الإسلام

ففي حديثه في المبحث الثاني عن النظام الاقتصادي للدولة الرومانية (ص ٢٩-٣٢)، اقتصر الكلام على الضرائب وعلاقة اليد العاملة الزراعية بالأرض ومالكها أو أميرها ويشمل ذلك ضمنًا بعض بيان لملكية الأرض (وإن كان لم يتحدث أبدًا عن وجود ملكيات صغيرة للأراضي الزراعية في بعض الأراضي التابعة للدولة الرومانية) وبذلك لم يتحدث عن النفقات العامة ومدى تدخل الدولة بتنظيم الإنتاج الزراعي، ولا نوع الأدوات والآلات الزراعية المستعملة، ولا أنظمة الري المعقدة التي أقامها الرومان في بعض الأراضي كدمشق وحماة في الشام الخ، وكذلك لم يحدثنا عن صيغ الإنتاج في القطاعات غير الزراعية وبشكل خاص قطاعي الصناعة والتجارة و لم يذكر أي شيء عن النقود ولا عن كيفية تخصيص الموارد (ودور الربا في ذلك مثلاً) وتوزيع الدخل وما إذا وجدت أية قنوات لإعادة التوزيع.

وكذلك الأمر عند الحديث عن الدولة الفارسية الساسانية (ص ٣٣-٣٧) فقد اقتصر كلامه على ذكر الضرائب ونزر يسير عن ملكية الأرض عندما يلجأ صغار الملاك إلى المتنفذين يحولون لهم الأراضي هروبًا من عسف الضرائب وظلمها. أما الملكيات الصغيرة للأراضي الزراعية في سواد العراق وصيغ الإنتاج الزراعية ونظام الري والحرف والتجارة والخدمات والإنفاق الحكومي ودور الدولة في تنظيم الإنتاج ومدى تدخلها فيه والنقود وتوزيع الدخل وإعادة التوزيع وكذلك تخصيص الموارد فكل ذلك أمور لم يتعرض لها الكاتب.

أما في المبحث الثالث من المدخل، (ص ٣٨-٨٠) وهو ما خصصه للنظام الاقتصادي في جزيرة العرب قبل الإسلام فقد تحدث عن أنواع الأنشطة الاقتصادية عند العرب فذكر الزراعة والتجارة والصناعة والصيد وهي القطاعات الإنتاجية الرئيسة وعنون لها بكلمة "الموارد الاقتصادية عند العرب" (ص ٤٣) وهو عنوان يوحي بأن ما تحته يتحدث عن الموارد الطبيعية ثم البشرية ثم المالية. ولكنه في الواقع ذكر تحت هذا العنوان أنواع الأعمال الإنتاجية والتوزيعية التي كان يمارسها العرب مثل زراعة النخيل والحبوب والعنب والفواكه، وتجارتهم إلى الشام واليمن ومصر والحبشة، وأسواقهم في الجزيرة التي كانوا يجتمعون فيها للمبادلات التجارية، وبعض أنواع السلع التي كانوا يستوردونها أو يصدرونها وأنواع الحرف التي وجدت عندهم.

ويستغرب القارئ أنه يذكر إلى جانب هذه القطاعات الاقتصادية الرئيسة ممارسات أخرى أقل ما يقال فيها إنه لا يمكن وصفها بأنها أنشطة اقتصادية رئيسة تشكل ظاهرة اقتصادية ينبغي لفت النظر إليها كالبغاء الذي خصص له أكثر من صفحتين (٥٢-٥٤) وأشكال أكل أموال الناس بالباطل مثل عضل النساء! وأكل مال اليتيم! والغش والغرر! والتكسب بالشعر! إن هذه الأنواع من الممارسات الاجتماعية لا تمثل خصائص أساسية للنظام الاقتصادي ولا هي تلعب دورًا رئيسًا في النشاط الاقتصادي للأفراد، لا في المجتمع الجاهلي العربي ولا في أي مجتمع آخر، رغم صعوبة الزعم بأن أي مجتمع قد خلا من كل أثر لها مهما كان مثاليًا. وكان الأولى بالكاتب أن يجمل حديثه عن هذه النقاط وأمثالها وهو ما استغرق منه معظم هذا المبحث (معظم الصفحات ٥٢-٧٣)، بأن يجملها بعنوان واحد وهو عدم وجود ضوابط قانونية أخلاقية في ذلك المجتمع الذي تغلب عليه البداوة والجفاء حتى في حواضره الصغيرة.

وأهم من ذلك أن استغراقه في مثل هذه الأمور أضاع عليه الإطار العام فلم يحدثنا عن الملكية مثلاً وبشكل أخص ملكية الأرض الزراعية، وإن كان يشتم من حديثه عن الغنى والأغنياء توافق الناس على حماية الملكية الفردية. ولم يحدثنا عن صيغ الإنتاج الزراعي والتجاري ولا عن كيفية تخصيص الموارد (أثر المضاربة والربا في نمو التجارة مثلاً) ولا عن أدوات الإنتاج الزراعي والصناعي ولا عن العلاقات الحرفية (ومعروف أن العرب كانت تمتهن المهنة وتحتقرها) ولا عن نظم إعادة التوزيع- وإن ذكر تخصيص الميراث بالابن الأكبر دون أن يقول: إن ذلك كان الحالة النادرة وإن السائد هو تخصيصه بالذكور الكبار من الأولاد دون غيرهم. وخصص سطرًا ونصف فقط لمؤسسة النقود عند العرب (أسفل ص ٤٩) ولم يذكر مثلاً النقود التي كانت سائدة في جنوب الجزيرة (اليمن وعمان) كما لم يذكر تعامل العرب بالمعدنين الثمينين أوزانًا غير مضروبة إضافة لاستعمال دراهم الفرس ودنانير الروم.

ويلاحظ أن الكاتب قد وعد في مقدمته (ص ١٩) بالحديث عن النظام الاقتصادي في الجزيرة وخارجها. في حين عنون مبحثيه حول هذا الموضوع (ص ٢٨ و ٣٨) بكلمة "الاقتصاد" بدلاً من النظام الاقتصادي. فلا العنوان ولا المضمون يفي بما وعد.

وأخيرًا يلاحظ على هذا المبحث عدم وضوح بعض المفاهيم. فالربا مثلاً عرف (ص ٥٤) على أنه من الموارد المالية وزيادة الدخل عند العرب. والربا ليس موردًا ماليًا ولا هو زيادة في الدخل إنما هو توزيع للدخل فقط، واستيلاء المرتهن على الشيء المرهون عند عدم الوفاء صنف تحت الاحتكار (ص ٥٩) وهو ليس احتكارًا. وكذلك غبن المسترسل (أي الجاهل بالسعر والجودة) صنف تحت عنوان الاحتكار وهو ليس من الاحتكار، بل الكاتب نفسه يذكر (ص ٦٢) أن الرسول ﷺ اعتبره نوعًا من الربا.

النظام الاقتصادي الإسلامي

يقع لب الكتاب في أبوابه الثلاثة وهي تمثل بحق معظم الكتاب (٥١٦ صفحة من أصل ٦١٧). ولقد نجح الكاتب نجاحًا ممتازًا في حشد كمية كبيرة من المعلومات التاريخية عن تلك الحقبة المهمة من التاريخ الإسلامي وأحسن عرضها واستعمالها. فهو يبين مثلاً كيف استقرت أحكام الأراضي في التشريع من خلال نمو النظام الاقتصادي الإسلامي على أرض الواقع أثناء حياة الرسول ﷺ وممارساته (ص ١٣٣-١٥٦). واستعمل الأحاديث والنصوص الواردة في قيمة العمل وأنواعه والحث عليه والمساعدة على إيجاد فرص العمل المنتج بشكل جيد أيضًا من خلال عرضه للعمل كعنصر من عناصر الإنتاج (ص ١٩٥-٢١٨). وفعل مثل ذلك حين تحدث عن إقطاع الأرض والدور والماء والمعدن (ص ٢٥٨-٢٦٢) وغير ذلك في مواضع كثيرة.

فالكتاب من وجهة نظر النصوص وحسن استعمالها يتضمن حشدًا كبيرًا ومفيدًا جدًا من النصوص التي تخص العهد النبوي وما بعده من عصور الإسلام الأولى مع حسن استعمالها وعرض موفق لها ضمن فصول الكتاب المتعددة. والواقع أن كل فصول الكتاب تزخر بالنصوص الكثيرة حول العهود الأولى للإسلام بشكل لا تجده في غيره. والكتاب بذلك يمثل مرجعًا مهمًا جدًا لهذه النصوص مجموعة في مكان واحد ويستحق بذلك كاتبه كل تقدير على الجهد الكبير المتأني الذي بذله في جمع هذه النصوص.

الباب الأول: العصر النبوي

موضوع الباب الأول هو النظام الاقتصادي في العصر النبوي. وقد قسمه الكاتب إلى سبعة فصول تحدث في أربعة منها عن عوامل الإنتاج وعنون لها: بناء الإنسان، الأرض، أنواع الملكية، والعمل. وتحدث في الفصلين الخامس والسادس وجزء من السابع عن الدولة من حيث مواردها المالية وتوزيع هذه الموارد والإنفاق العام. أما في بقية الفصل السابع فقد تحدث عن الإنفاق الخاص بعنوانين هما: الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري. ويتضح فورًا من تقسيمه لفصول الباب ومن عناوينها فهم الكاتب لمعنى النظام الاقتصادي وما يتضمنه. ولقد اتبع في البابين الثاني والثالث تصنيفًا مماثلاً مع شيء من الاختصار.

ففي حديثه عن بناء الإنسان يؤكد الكاتب على أن المهمة الأساسية أو الوحيدة التي جاءت الرسالة من أجلها بل التي بعث من أجلها جميع الرسل والأنبياء هي مهمة تغيير الإنسان وربطه بربه على أساس العبودية له وحده- فالله هو خالق الكون كله وهو مالكه بما فيه من جماد وحيوان وإنسان (ص ٩٢-٩٨). والعلاقة تقوم بين الله والإنسان على أساس أن الإنسان عبد مملوك لله سبحانه وتعالى له نتاج جهده وعمله ولله حق في عملية الإنتاج يعطي للفقراء والمساكين (ص ٩٩). وبالعبودية لله يتحقق للناس المساواة بينهم (ص ١٠٣) والتحرر من الشهوات والهوى وبخاصة الخمر والزنا (ص ١٠٨- ١١٧). ويؤكد أن من أولى ملامح بذور الاقتصاد الإسلامي مما أوحي في مكة من هذا الدين نقد المظالم البشرية في التعامل الاقتصادي (ص ١٠٦). وهو في هذا الفصل يعرض عرضًا جميلاً يشد القارئ، عددًا كبيرًا من الآيات والأحاديث، ويذكر كما من الوقائع المستقاة من العهد النبوي الشريف يمكن للباحثين الإفادة منه.

وفي الفصلين الثاني والثالث يتحدث الكاتب عن الأرض في العهد النبوي ويفصل في أحكام الأرضين، من أرض أسلم عليها أهلها إلى أرض الفيء وأرض العنوة وأرض الصلح، وفي كل هذه الأنواع تناول الموات والحمى وبعض أحكام إحياء الأرض. ثم يكرر تلك الأحكام من حيث أنواع ملكية الأرض من أرض مملوكة للأفراد أو للدولة أو للأمة بأجمعها.

ويتحدث في الفصل الرابع عن أنواع العمل زراعيًا وصناعيًا وتجاريًا وعن الحث عليه وتقديره وإسباغ قيمة أخلاقية دينية عليه، وعن شروط العمل الصالح وتحريم الأعمال والمكاسب غير الأخلاقية... أما في الفصل الخامس فيتحدث الكاتب عن إيرادات الدولة من زكاة وجزية وخراج وفيء. ويتحدث في الفصل السادس عن توزيع الأراضي سواء منها ما أخذ عنوة أو فيئًا أو ما استصفاه الرسول ﷺ. ويتحدث أيضًا عما عرف بالإقطاع وهو توزيع للأملاك الثابتة من أراضى

زراعية أو سكنية وعقارات ومياه ومواقع معدنية. ويتحدث أيضًا عن توزيع الغنائم من الأموال المنقولة وتوزيع الإيرادات الخارجية وإيرادات الجزية والفيء. وعن عطاءات رسول الله ﷺ سواء منها الهبات غير المتكررة أم العطاءات الدورية التي تشبه مرتبات إعاشة.

وهو يتابع حديثه عن هذه العطاءات وأهدافها في الجزء (جـ) من الفصل السابع ويفصل في أهدافها وفي استعمال الإيرادات العامة لبناء المساجد والتسلح.

البابان الثاني والثالث: عهد الخلافة الراشدة والعهد الأموي

أما البابان الثاني والثالث، وهما معنونان بالنظام الاقتصادي في عصر الخلفاء والنظام الاقتصادي في العصر الأموي على التتابع، فإنهما يستعرضان ما طرأ على الأراضي الإسلامية من زيادات في أراضي العنوة والصلح، كما يستعرضان ما حماه الخلفاء الراشدون والأمويون من أراض، وكذلك ما استصلح من سبخات وأراض في ذينك العصرين (الفصل الأول من كل من البابين). كما يستعرض الكاتب الوظائف المالية الجديدة التي فرضت مثل عشور تجار دار الحرب على مبدأ المعاملة بالمثل، وتطبيق الزكاة على الخيول، وعلى اللآلئ المستخرجة من البحر وذلك في العهد الراشدي، وعلى السمك والجواميس في العهد الأموي. ولقد حاول الكاتب أن يعرض لبعض الأرقام المتوفرة عن حجم الإيرادات العامة من خراج وجزية (الفصل الثاني من كل من البابين). واستعرض في الفصل الثالث من كل من البابين الثاني والثالث توزيع الأراضي والعطايا في العهدين الراشدي والأموي على التوالي، وتحدث بشكل خاص عن أنواع من التوزيعات للأراضي استحدثت في العهد الأموي مثل استقطاع الأراضي للخلفاء الأمويين وإقطاع الخراج نظير مبلغ معين يلتزم به المنتفع من الإقطاع، ولجوء بعض الزراع بأراضيهم إلى المتنفذين من ذوي السلطة بشكل تؤول فيه الأراضي في النهاية إلى ملكية المتنفذ. واستعرض كذلك توزيع العطايا والسجلات –الدواوين– التي استخدمت في قيدها وتنظيمها، بدءًا منذ عهد الخليفة الراشد عمر، وكيف توسعت هذه الدواوين في العهد الأموي وشملت كل جوانب أنشطة الدولة. فديوان للجند، وآخر للرسائل، وثالث للنفقات العامة، ورابع للإيرادات من أملاك الدولة الخاصة. وآخر للمظالم، وآخر للبريد، وغيره لطراز أسماء الملوك وأثوابهم، وغير ذلك.

أما الفصل الرابع والأخير من كل من هذين البابين فيستعرض الأشكال العامة للإنفاق على المطعم والملبس والمسكن والمركب والخادم من خلال بعض النصوص المتعلقة بحياة الخلفاء الراشدين والأمويين، وبعض الصحابة (بالنسبة للعهد الراشد). كما يتحدث هذا الفصل عن الإنفاق العام في العهدين الراشدين والأموي تحت عناوين إنشاء المدن وتحميلها، وبناء المساجد، وحفر الأنهار

والترع، وإقامة السدود، وإنشاء دور سك العملات، والإنفاق على صناعة السلاح، والبريد، وغير ذلك من أبواب الإنفاق العام.

ملاحظات:

وهناك ملاحظات كثيرة على هذه الأبواب الثلاثة لابد من إيرادها حتى يمكن التعرف على الكتاب بشكل جيد.

أولها ملاحظة منهجية تتعلق بما سبق وأشرت إليه من تعريف النظام الاقتصادي. فالأبواب الثلاثة –على الرغم من الكم الكبير من النصوص– لم تقدم لنا صورة منظمة عن النظام الاقتصادي كما ورد تعريفه مسبقًا. وكنت أود لو أن الكاتب وضع أولاً مقدمة لكل من هذه الأبواب الثلاثة يتحدث فيها عن الأولويات الوظيفية للمجتمعات التي تتحدث عنها. فالمجتمع المدني في عهد الرسول ﷺ كان له أولويات وظيفية لا يصعب استنباطها وهي تتعلق بإقامة نظام جديد للحياة الاجتماعية بكل جوانبها السياسية والإنسانية والاجتماعية والأسروية والمادية. ويتركز في أولويات ذلك المجتمع، نقاط أهمها إعادة بناء النفس البشرية (وقد أشار إلى هذا الكاتب في الفصل الأول من الباب الأول ولكن دون وضع هذه النقطة في إطار الأولويات الوظيفية للمجتمع المدني)، وإعادة صياغة العلاقات بين الناس على أسس جديدة أساسها المعايير الأخلاقية، ثم اعتبار المدينة المنورة مركز إشعاع ومنطلق تغيير لكل جزيرة العرب (من ذلك مثلاً أن الهجرة كانت واجبة حتى فتح مكة قبل موت الرسول ﷺ بأقل من ثلاث سنوات)، وبالتالي تكوين كتلة بشرية اقتصادية مركزها المدينة المنورة. أما بعد فتح خيبر ثم مكة المكرمة فإن القاعدة الاقتصادية والسكانية للدولة الناشئة قد تغيرت وبالتالي فقد أثر ذلك على الأولويات الوظيفية لمجتمع النبي ﷺ.

ثم إنني وددت لو أن الكاتب حاول أن يكتشف –من النصوص التي عرضها– صيغ الإنتاج في الميادين الإنتاجية المتنوعة من زراعة، ورعي، ومهن صناعية، وتجارة، وخدمات، وقطاع حكومي، فيحدثنا مثلاً عن حجم الوحدة الإنتاجية في كل من هذه القطاعات ويحدثنا عن العلاقات العمالية والإنسانية بشكل عام فيها، وعن الأولويات الوظيفية لكل من هذه القطاعات، الخ.. فيدرس حجم المزرعة في المدينة المنورة في العهد النبوي، وتطور هذا الحجم مع زيادة الأراضي المزروعة فعلاً، والعلاقات الزراعية التي نشأت بعد هجرة مؤمني مكة إلى المدينة، وأنواع هذه العلاقات وحجم العمالة الزراعية وأشكالها– المالك نفسه وأسرته، أو الرقيق، أو العمال المستأجرين. وكذلك العلاقات الزراعية القائمة على المزارعة والمساقاة وتأثيرها على أولويات المجتمع. من ذلك مثلاً المقولة بأن الخدمات الدعوية التي نظمتها حكومة الرسول ﷺ تطلبت تفرغًا

كثيرًا، أي اتساعًا في القطاع الحكومي، فوجدت جماعة أهل الصفة من جهة، وَحَرَصَ العاملون في القطاعات الأخرى على حصر أعمالهم الإنتاجية في بعض أيام الأسبوع فقط لتفريغ الأيام الأخرى للعمل الحكومي، كما كان يفعل عمر بن الخطاب مثلاً كما ورد في الحديث الطويل عندما اعتزل الرسول ﷺ نساءه شهرًا.

وكنت أتمنى كذلك لو حدثنا الكاتب عن دور المجموعات البشرية المجاورة للمسلمين في المدينة (اليهود) في السوق، ومدى اندماجهم أو عدم اندماجهم في البيئة الاقتصادية للدولة الناشئة وتأثير ذلك على العلاقات الإنتاجية في المجتمع المدني[٢].

وكذلك كان يتوقع من حديث عن النظام الاقتصادي في كل من العصور الثلاثة أن يفصل الكلام عن صيغ تخصيص الموارد أهي السوق؟ أم التخطيط من قبل الدولة؟ أم الاندفاع العاطفي الضروري في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية للأولويات الوظيفية للمجتمع؟ أن يتكلم عن دور مؤسسة السوق خاصة بعد بناء سوق المدينة بعيدًا عن نفوذ القبائل اليهودية، وعن مدى مساهمة تجارة المدينة في أسواق العرب ومواسمهم التي اشتهرت عندهم.

وكان يتوقع لهذا البحث أن يتحدث عن دور العرف في تخصيص المياه للري الزراعي، ومدى تأثير حجم الأراضي والتلال المحيطة بالمدينة المنورة، والتي يحتطب منها من يشاء على اقتصاد المدينة، وأن يدرس التغييرات التي طرأت على النظام الاقتصادي بصفة عامة، وعلى تخصيص الموارد بصفة خاصة نتيجة لفرض الزكاة، في السنة الثانية، ولكثرة الغنائم بعد غزوة الأحزاب ثم بعد ذلك نتيجة لفتح خيبر في السنة السابعة وخراجها، وبخاصة أن أهل المدينة ما شبعوا الخبز حتى فتحت خيبر كما تذكر بعض الآثار. كل هذه النقاط يتوقعها القارئ من بحث يدرس النظام الاقتصادي في كل من العصر النبوي والراشدي والأموي.

أما الملاحظة الثانية فهي أن الباحث لم يقم بتحليل كاف للنصوص الكثيرة التي حشدها بشكل يمكنه من عرض النظام الاقتصادي الذي كان سائدًا في تلك العصور. من ذلك مثلاً أنه يتحدث عن الإنفاق الاستهلاكي الفردي على أنه الوصايا العامة التي تتعلق بالمأكل والمشرب والملبس والمسكن والزينة والطيب والمركب (المواصلات)، دون أن يربط بينها بنسق تحليلي يستنتج منه سلوكًا للمستهلك في النظام الإسلامي في أي من تلك العصور، سلوكًا يربط بين الدخل

(٢) إن وفاة النبي ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي في شعير، دليل على اندماج من بقي من اليهود في الحياة الاقتصادية اليومية، ومثل ذلك أنه طلب من يهودي ثوبين نسيئة إلى الميسرة فأبى زاعمًا أن رسول الله ﷺ سيأخذها ولا يدفع الثمن!

وأسعار السلع المتاحة والدوافع النفسية والأخلاقية للاستهلاك. ومثل ذلك ما نجده عند الحديث على الإنفاق الاستثماري فهو حديث لا يصل بالقارئ للتفكير عن السلوك الاستثماري للوحدة الاقتصادية في ذلك المجتمع، وبدلاً من ذلك يقفز الكاتب إلى الكلام عن تحريم الغش وأكل أموال الناس بالباطل... ويتكرر مثل ذلك في كل الكتاب حتى ليشعر القارئ أنه أمام مواعظ يلقيها الوعاظ في الحلقات المسجدية.

وأما الملاحظة الثالثة فهي عدم وضوح التصور العلمي في عرض بعض المصطلحات الاقتصادية. فالموارد الاقتصادية (الفصل الخامس من الباب الأول) تعرض على أنها: الزكاة والخراج والجزية. وهذه في الواقع هي الموارد المالية للدولة وليست الموارد الاقتصادية للمجتمع. والإنفاق الاستثماري إنما هو حديث عن المحرمات من العقود والممارسات التجارية. ونظرية التوزيع هي ما تقوم به الدولة من منح تمنحها للأفراد من عقارات، أو أراض زراعية، أو مواقع للمياه، أو المعادن، أو ما تعطيه لهم من عطايا ومرتبات نقدية وعينية. وهذا يعرض على أنه يختلف عن الإنفاق على مستوى الدولة. فالأخير يفرد له بحث مستقل يكون الكلام فيه عن توزيع الزكاة والفيء والخراج واستعمالاتها أو بعضها في الإنفاق على الدعوة لله وعلى استضافة الوفود وجوائزهم وإنشاء دور العبادة وعير ذلك. كل هذا يجعل القارئ ينتهي من قراءة هذه الفصول ويده فارغة من المضمون الاقتصادي مليئة بالإعجاب بما أنفق ووزع من أراض أو عطايا أو منح أخرى.

وأخيرًا فإن الملاحظة الرابعة المهمة التي يجدها قارئ هذا الكتاب هي أن كاتبه لم يراع في كثير من الأحيان الانسياب المنطقي للأفكار بل هو ينساق في مسارات عاطفية كثيرة يطفح فيها الكتاب وتكثر الأمثلة عنها فيه حتى ظننت أنني أقرأ مواعظ الوعاظ في خطبهم المكررة. يضاف إلى ذلك عدم تسمية المسميات بأسمائها أحيانًا فالتعليم والترجمة (ص ٣٨٢-٣٨٤) يجعلان من أبواب الإنفاق الحكومي، في حين لم يذكر الكاتب في هذه الصفحات أي درهم أو دينار أنفق على التعليم أو الترجمة. وكان الأولى له أن يذكر ذلك في استعمال الموارد الحكومية العينية حيث إن المعلمين المسلمين كانوا دائمًا متبرعين في العهد النبوي أما من عَلّم من غير المسلمين كأسرى بدر فكانوا مكاسب عينية (غنائم) كسبتها الدولة بالحرب. وكذا الترجمة فقد تعلم بعض كتاب الرسول ﷺ لغات أخرى تبرعًا منهم وطاعة لأمره ونصيحته عليه الصلاة والسلام.